# محاضرات في منهجية البحث العلمي 1

## ماستر 1: قانون الأعمال

الأستاذة: عليوة صبرينا

تتناول محاضرات منهجية البحث العلمي للسداسي الأول محورين أساسيين يتعلق الأول بمفهوم البحث العلمي والثاني بمناهج البحث العلمي وفق التفصيل الآتي:

### المحور الأول: مفهوم البحث العلمي

- تعريف البحث العلمي.
- خصائص البحث العلمي.
- أنواع البحث العلمي.
- أدوات البحث العلمي.
- مراحل إعداد البحث العلمي.

### المحور الثاني: مناهج البحث العلمي

- المنهج الاستدلالي.
- المنهج التجريبي.
- المنهج التاريخي.
- المنهج الوصفي.
- المنهج الجدلي.

**أولا: مفهوم البحث العلمي**

في إطار البحث عن تحديد مفهوم البحث العلمي لابد من التطرق إلى العديد من النقاط نجملها فيما يلي :

1- **تعريف البحث العلمي** : من جملة تعريفات البحث العلمي، التعريف الذي يقرر أن البحث العلمي " وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم الباحث به بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا ... على أن يتبع في هذا الفحص، خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات "وكذا التعريف الذي يفيد أن البحث "وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل مشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها، والتي تتصل بهذه المشكلة ".

وكخلاصة لتعريفات البحث العلمي يمكن القول أن البحث محاولة لاكتشاف المعرفة، والتنقيب عنها وتنميتها وفحصها، وتحقيقها بتقص دقيق ونقد عميق، ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء وإدراك، لكي تسير في ركب الحضارة العالمية وتساهم في مساهمة إنسانية حية كاملة.

2-**خصائص البحث العلمي**: للبحث العلمي جملة من الخصائص أهمها ما يلي:

* البحث العلمي بحث منظم ومضبوط: أي أن البحث العلمي نشاط عقلي منظم ومضبوط ودقيق ومخطط حيث أن المشكلات والفروض والملاحظات والتجارب والنظريات والقوانين قد تحققت واكتشفت بواسطة جهود عقلية منظمة ومهيأة جيدا لذلك، وليست وليدة الصدفة أو الأعمال الارتجالية، وتحقق هذه الخاصية للبحث العلمي عامل الثقة الكاملة في نتائجه.

* البحث العلمي بحث نظري: لأنه يستخدم التنظير لإقامة الفرضية التي تخضع للتجريب والاختبار.

* البحث العلمي بحث تجريبي: لأنه يقوم على أساس إجراء الاختبارات والتجارب على الفرضيات.

* البحث العلمي بحث تجديدي: لأنه ينطوي دائما على تجديد وإضافات في المعرفة، عن طريق استبدال متواصل ومستمر للمعرفة القديمة بمعارف أحدث.

* البحث العلمي بحث تفسيري : لأنه يستخدم المعرفة العلمية لتفسير الظواهر والأمور والأشياء بواسطة مجموعات من المفاهيم المترابطة تسمى النظريات .

* البحث العلمي عام ومعمم : لأن المعلومات والمعارف لا تكتسب الطبيعة والصفة العلمية إلا إذا كانت بحوث معممة وفي متناول أي شخص مثل الاكتشافات الطبية .

3 – **أنواع البحث العلمي:** من الأهمية التأكيد على أن البحث العلمي يختلف باختلاف طبيعة العلم الذي يدرسه وكذا المشكلة التي يتناولها فمثلا العلوم الطبيعية عند إجراء البحوث العلمية بشأنها تختلف على العلوم الاجتماعية ومنها العلوم القانونية لذا قسم الفقه البحوث العلمية إلى أنواع، منها:

- البحث الاستطلاعي: وهو بحث لاستطلاع المشكلة أو الظاهرة القانونية غير الواضحة المعالم ومحاولة التوصل إلى أسبابها المحتملة ويمكن على أساسها إجراء بحث آخر يهدف إلى الاستنتاج النهائي لعلاج المشكلة كما هو الحال بالنسبة لمشكلة تزايد ظاهرة إدمان المخدرات بين الشباب.
- البحث الوصفي : وهو ذلك البحث الذي يهدف إلى معالجة المشكلة ويصف بشكل كامل المتغيرات التي لها علاقة بها عن طريق تجميع كمية كافية من البيانات والمعلومات حول تلك المشكلة .
- البحث التفسيري: وهو البحث الذي يفسر لنا سلوك العلاقات بين المتغيرات ويسعى لاستخلاص التعميمات حول الظاهرة المدروسة ويمكننا استنتاج العلاقات السببية من متغيرات الظاهرة كما هو الحال بالنسبة لوضع المحكوم عليهم في ظروف مختلفة ومعاملتهم بأساليب مختلفة لتحديد الأسلوب الأمثل للردع ومنع العودة لارتكاب الجريمة.
- البحث التنبؤي: ويقوم على التنبؤ بسلوك المتغيرات في ظل ظروف معينة تستهدف الكشف عن الطريقة التي ستسلكها متغيرات معينة في المستقبل كما هو الحال بالنسبة

لتحديد أثر الإعلام والتربية أو الأسرة أو دور المجتمع في تزايد الجرائم والحد منها وكيفية التحكم فيها

- البحث التقييمي : يهدف هذا النوع من البحوث إلى قياس النتائج المرغوبة وغير المرغوبة لبرنامج تم تنفيذه لتحقيق هدف معين .
- البحوث النقدية: في إطار العلوم القانونية تقوم البحوث النقدية على تغليب فكر قانوني على آخر من حيث المفاهيم والافتراضات وأسلوب التحليل القانوني ويظهر ذلك جليا في الدراسات المقارنة.
- البحث التطبيقي: هو نشاط عملي هدفه الأساسي تطبيق المعرفة العلمية المتوافرة أو التوصل إلى معرفة تفيد في حل مشاكل المجتمع من خلال استخدام قواعد قانونية أكثر فاعلية سواء في ذلك على المستوى الداخلي للدول أو على المستوى الدولي.

وبالإضافة إلى أن البحوث تختلف باختلاف الأهداف المتوخاة من كل موضوع، فهي تختلف أيضا باختلاف حجم الأبحاث وطولها أو قصرها لأن هناك البحث القصير الذي يشبه إلى حد بعيد، التقرير الذي يقوم بكتابته الطالب المبتدئ في الدراسات الجامعية والذي يحاول من خلاله البحث في موضوع قصير واستيعاب المعلومات المتوفرة فيه، وهناك أيضا البحث العلمي الذي يتقدم به الطالب لنيل الماجستير، كما يوجد أيضا البحث العلمي الطويل والعميق كأطروحة الدكتوراه ...الخ.

هذه هي أهم أنواع البحوث بصفة نسبية ومرنة، ويمكن القول أن جل أنواع البحوث العلمية تتكامل للاضطلاع بأبحاث علمية كاملة وشاملة وقوية.

4-**أدوات البحث العلمي**: هي مجموعة الوسائل والطرق والأساليب والإجراءات المختلفة التي يعتمد عليها في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإتمام وانجاز بحث حول موضوع محدد أو مشكلة معينة.

وإذا كانت أدوات البحث العلمي متعددة ومتنوعة فإن طبيعة الموضوع أو المشكلة محل البحث العلمي والدراسة العلمية هي التي تحدد حجم ونوعيته وطبيعة أدوات البحث التي يجب أن يستخدمها الباحث في إنجاز بحثه، كما أن براعة الباحث تلعب دورا هاما في تحديد كيفية استخدام أدوات البحث العلمي في مجال البحث، ومن أهم أدوات البحث العلمي نجد العينات، الملاحظات، المقابلات، الأساليب الإسقاطية، الاستبيانات،

المصادر والوثائق المتخصصة والمختلفة، والوسائل الإحصائية ... الخ وفيما يلي بعض منها:

- العينة: بما أنه من الصعب على الباحث أن يتصل بعدد كبير من المعنيين بدراسته لكي يطرح عليهم الأسئلة ويحصل منهم على الأجوبة، فإنه لا مفر من الالتجاء إلى أسلوب أخذ العينات التي تمثل المجتمع الأصلي حتى يستطيع أن يأخذ صورة مصغرة عن التفكير العام، واختيار العينات يمر بعدة مراحل تمثل أساسا في تحديد المجتمع الأصلي للدراسة وإعداد قائمة بأفراد المجموعات المحددة وتحديد حجم العينة وكذا اختيار عينة تمثل الجميع.
- الاستبيان: يعرف الاستبيان بأنه مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين عن طريق وسائل الاتصال المتاحة أو يجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها، وبواسطتها يمكن التوصل إلى حقائق جديدة عن الموضوع أو التأكد من المعلومات متعارف عليها لكنها غير مدعمة بحقائق، والأسلوب المثالي، هو أن يملأ الاستبيان بحضور الباحث، ويسجل بنفسه الأجوبة والملاحظات التي تثري البحث فيما بعد،لأن المجيب يتوسع في بعض الأحيان في اجابته ويفيد الباحث أكثر مما كان يتوقع منه، والشيء الذي يحصل في معظم الأحيان أن الباحث لا ينتبه إلى بعض الجوانب في الموضوع عند وضع الاستبيان والمجيبون هم من يلفتون انتباهه إلى تلك الثغرات فيتداركها في الحال .
- المقابلة: تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات والبيانات في دراسة الأفراد والجماعات، كما أنها تعد من أكثر وسائل جمع المعلومات شيوعا وفاعلية في الحصول على البيانات الضرورية لأي بحث، وتعرف المقابلة بأنها محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر أو مع أفراد، بهدف حصوله على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي أو للاستعانة بها في عمليات التوجيه والتشخيص والعلاج.
- الملاحظة: يمكن تعريفها بأنها توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر، والملاحظة متعددة الأنواع منها المباشرة وغير المباشرة والملاحظة البسيطة والملاحظة المنتظمة.

5-**مراحل إعداد البحث العلمي:** تتدرج عملية اعداد البحث العلمي وانجازه بعدة مراحل متسلسلة ومتتابعة ومتكاملة ومتناسقة في تكوين وبناء البحث العلمي وانجازه.

فلابد من الاضطلاع بهذه المراحل مرحلة بعد مرحلة بكل عناية وجدية وصبر وهدوء ودقة وعمق من طرف الباحث العلمي حتى يصل إلى نتيجة اعداد البحث العلمي الكامل وستتم معالجة هذه المراحل وفق ما يلي:

- مرحلة اختيار الموضوع: هي عملية تحديد القضية أو المشكلة العلمية التي تتطلب حلا علميا لها من عدة فرضيات علمية، بواسطة الدراسة والبحث والتحليل لاكتشاف الحقيقة أو الحقائق العلمية المتعلقة بالمشكلة وتفسيرها واستغلالها في حل ومعالجة القضية أو المشكلة المطروحة للبحث العلمي.

وتتعدد معايير اختيار الموضوع وتتباين بين معايير ذاتية نفسية واجتماعية واقتصادية ومهنية، وموضوعية علمية وقانونية وادارية تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي بصفة عامة وموضوع البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية والإدارية بصفة خاصة.

- مرحلة البحث عن الوثائق العلمية وجمعها: وتسمى بـ " عملية التوثيق " أو " الببليوغرافيا " وهي عملية لها أصولها وأسسها وأهدافها وطرقها وأساليبها واجراءاتها الفنية والعلمية المختلفة، حيث يتم جمع هذه الوثائق وتنظيمها على أسس منهجية مدروسة لاستغلالها بعد ذلك عن طريق حصر واستخلاص جميع المعلومات والحقائق والمعارف التي يتكون منها موضوع البحث.
- مرحلة القراءة والتفكير: هي عمليات الإطلاع والفهم لكافة الأفكار والحقائق والمعلومات التي تتعلق وتتصل بالموضوع محل الدراسة والبحث العلمي، وتأمل وتحليل هذه المعلومات والأفكار والحقائق حتى يتولد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع .
- مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع: وتتضمن هذه المرحلة تحديد المشكلة أو الفكرة الأساسية والكلية لموضوع البحث تحديدا جامعا مانعا وواضحا ومن ثم تقسيمها إلى مشكلات وموضوعات فرعية وجزئية ثم تقسيم هذه الأخيرة إلى موضوعات ومشكلات أقل فرعية

وجزئية وذلك على أسس ومعايير منطقية وعلمية ومنهجية دقيقة وواضحة بحيث يشكل التقسيم والتبويب الهيكلة والبناء الكامل للبحث.

- مرحلة جمع وتخزين المعلومات (التدوين): تقوم هذه العملية على استخلاص كل المعلومات والمعارف والحقائق المتصلة بالموضوع المتناثرة في وثائق ومصادر ومراجع متنوعة وعديدة، وحصرها بإيجاز مركز ومقيد ومرتب في أوراق أو بطاقات أو ملفات منتظمة ومحدودة جدا، حتى يمكنه استغلالها بفاعلية في تحرير وصياغة البحث فيما بعد.
- مرحلة الكتابة: تتجسد عملية كتابة البحث العلمي في صياغة وتحرير نتائج الدراسة والبحث، وذلك وفقا لقواعد وأساليب واجراءات منهجية وعلمية ومنطقية دقيقة، واخراجه بصور واساليب واضحة وجيدة للقارئ بهدف إقناعه بمضمون البحث العلمي المنجز.

**ثانيا : مناهج البحث العلمي**

المناهج جمع منهج، وعرف المنهج بأنه " مجموعة من القواعد المصوغة التي يعتمدها الباحث بغية الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة والتحليل ".

ولمناهج البحث العلمي أنواع كثيرة ومتنوعة، غير متفق على حصر عددها حيث تطول وتضيق قائمة تصنيف مناهج البحث العلمي باختلاف آراء ووجهات نظر العلماء المختصين والمهتمين بعلم المنهجية، وفي هذا الإطار سنناقش أهم مناهج البحث العلمي التي يمكن استخدامها في مجال العلوم القانونية.

**1-المنهج الاستدلالي:**

**أ. تعريف المنهج الاستدلالي:** إن عملية تعريف وتحديد مفهوم المنهج الاستدلالي تتطلب تحديد معنى الاستدلال وتوضيح النظام الاستدلالي، وكذا التعرض لبيان وتوضيح مبادئ الاستدلال وتحديد أدواته.

- معنى الاستدلال: يعرف الاستدلال بأنه " البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة ودون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير قد يكون بواسطة القول أو بواسطة الحساب مثل العمليات الحسابية التي يجريها الرياضي دون

إجراء تجارب والاستدلالات التي يستعملها القاضي اعتمادا على ما لديه من قضايا ومبادئ قانونية.

- النظام الاستدلالي : يتكون النظام الاستدلالي من المبادئ والنظريات ويشتمل على آلية التسلسل من القضايا والمبادئ الأولية إلى القضايا المستنتجة .

**ب – مبادئ الاستدلال:** تنقسم مبادئ الاستدلال إلى ما يلي

- البديهيات: البديهية هي قضية بينة بنفسها، وليس من الممكن البرهنة عليها، فهي صادقة بلا برهان وتتسم البديهية بثلاث خصائص هي أنها تتبين وتتضح للنفس تلقائيا وبدون البرهان المنطقي وأنها أولية أي غير مستنتجة من غيرها من المبادئ والقضايا الأخرى وأنها مسلم بها من كافة العقول على السواء.
- المصادرات : قضايا أقل يقينية من البديهيات فهي ليست بينة وغير عامة ولكن يصادر على صحتها ويسلم بها تسليما، بالرغم من عدم بيانها بوضوح للعقل، ولكن نظرا لفائدتها المتمثلة في امكانية استنتاج منها العديد من النتائج دون الوقوع في تناقض، وصحة المصادرات تظهر من نتائجها المتعددة والصحيحة وغير المتناقضة .
- التعريفات: هي قضايا وتطورات جزئية وخاصة بكل علم، والتعريف هو التعبير عن ماهية المعرف عنه وحده وكله أي تعريفا جامعا مانعا.

**ج – أدوات الاستدلال:** للاستدلال كمنهج علمي مجموعة من الأدوات أهمها القياس، التجريب العقلي والتركيب.

- القياس : هو عملية عقلية منطقية تنطلق من مقدمات مسلم بها إلى نتائج افتراضية غير مضمون صحتها فالقياس هو تحصيل حاصل مستمر عكس البرهان الرياضي الذي يأتي دائما بحقيقة جديدة لم تكن موجودة في المبادئ الأولية لا ضمنيا ولا صراحة .
- التجريب العقلي: التجريب العقلي يختلف اختلافا جذريا وتاما عن المنهج التجريبي، فالتجريب العقلي يعني قيام الإنسان في داخل عقله بكل الفروض والتحقيقات التي يعجز عن القيام بها في الخارج لاستخلاص النتائج التي تؤدي إليها هذه الفروض.

- التركيب : هو عملية عكسية وتبدأ من القضية الصحيحة المعلومة الصحة إلى استخراج كل النتائج، ومعرفة كل هذه النتائج المراد استخلاصها من هذه القضية الصحيحة والمعلومة .

**د – تطبيقات المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية :** طبق المنهج الاستدلالي بكل مبادئه وادواته في مجال العلوم القانونية قديما، حيث كان التداخل بين الفلسفة والقانون شديدا وقويا، فقد استخدمت فلسفة القانون وعلم الاجتماع القانوني المنهج الاستدلالي في البحث والكشف عن القوانين والنظريات والمبادئ العلمية المتعلقة بتفسير أصل وغاية الدولة والقانون والسلطة ومبدأ تقييم العمل وظاهرة الجريمة، وظواهر الديمقراطية والثورة والقيادة والحرب والسلم إلى غير ذلك من الظواهر القانونية والأمور الاجتماعية السياسية، هذا بخصوص تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية كمنهج عقلي وعملية منطقية قانونية، أما بخصوص تطبيقه كسلوك منهجي لتحصيل الحقيقة عن طريق التسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ أو قضايا أولية إلى قضايا أخرى تستخرج منها بالضرورة ودون استخدام التجربة العلمية الميدانية، فإن تطبيقات هذا المنهج ما زالت مطبقة ومفيدة في نطاق العلوم القانونية .

حيث مازال كل من المشرع والفقه والقضاء يستخدم المنهج الاستدلالي في تفسير وتحليل وتركيب وتطبيق المبادئ والقواعد والأحكام القانونية العامة المجردة والملزمة والنافذة، فالقضاء مثلا يستخدم القواعد والاحكام القانونية العامة والمجردة والثابتة والملزمة والموجودة مسبقا في مجموعات وتشريعات رسمية، كمبادئ وقضايا ومسلمات قانونية، ليجرب ويقيس ويستنبط على أساسها النتائج والحلول والأحكام بعد اجراء عمليات الإسناد القانوني والتكييف القانوني بواسطة التحليل والتركيب للظواهر والوقائع القانونية وتفسيرها على ضوء المبادئ والقواعد القانونية العامة والمجردة والملزمة.

كما أن عمليات رسم السياسات التشريعية واصدار التشريعات غالبا ما تستعين– بالإضافة إلى مناهج البحث العلمي الأخرى–بالمنهج الاستدلالي، وذلك عندما تنطلق هذه العمليات من منطلقات وفلسفات وإيديولوجية النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائدة في الدولة والأمة، وتلتزم بمضمونها وروحها في رسم السياسات القانونية وإصدار التشريعات في نهاية الأمر.

**هـ – تقييم دور المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية:**

بالرغم من الدور الحيوي الذي أداه هذا المنهج في مجال العلوم القانونية في مرحلة سيادة النزعة الفلسفية والعقلية على الدراسات والبحوث العلمية في كافة فروع العلم والمعرفة وذلك حتى نهاية القرن السابع عشر إلا أنه ومع ظهور مناهج البحث العلمي التي تمتاز بالواقعية والموضوعية والعلمية في معالجتها وتحليلها ودراستها للظواهر الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية دراسة حية وواقعية وموضوعية وعلمية عن طريق استخدام مناهج البحث العلمي كالمنهج التجريبي والتاريخي والجدلي، اكتشف الفلاسفة والعلماء مظاهر قصور والعجز التي أصابت المنهج الاستدلالي خاصة في مجال العلوم القانونية حيث أصبح هذا المنهج كمنهج علمي ثابت عاجز للبحث العلمي والدراسات العلمية للظواهر القانونية باعتبارها ظواهر حية ومتحركة وشديدة التغير و التعقيد والتطور والتكيف، لذا كان وما زال المنهج الاستدلالي بالرغم من الخدمات التي أداها ويؤديها في مجال العلوم القانونية منهجا يستخدم بصورة جزئية ونسبية واستثنائية في هذا المجال.

**2–المنهج التجريبي:**

**أ – معنى المنهج التجريبي:** هو المنهج الذي تتضح فيه معالم الطريقة العلمية في التفكير بصورة جلية لأنه يتضمن تنظيما يجمع البراهين بطريقة تسمح باختبار الفروض والتحكم في مختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر في الظاهرة موضع الدراسة، والوصول الى العلاقات بين الأسباب والنتائج.

**ب – خطوات المنهج التجريبي:** يمكن القول بأن خطوات المنهج التجريبي هي خطوات المنهج العلمي بوجه عام فهي تبدأ أولا بملاحظة الظواهر أو الوقائع الخارجة عن العقل ويعقب ذلك وضع الفرض أو الفروض ثم إجراء التجارب للتثبت من صحة الفرض أو الفروض، وأخيرا محاولة الوصول الى القوانين التي تكشف عن العلاقات الموجودة بين الظواهر، والخطوات المبينة أدناه تبين الخطوات الشاملة للعمل الواجب على الباحث اتباعها في الدراسة التجريبية:

- التعرف على مشكلة البحث وتحديد معالمها.
- صياغة الفرضية أو الفرضيات واستنباط ما يترتب عليها.

- وضع تصميم تجريبي يحتوي على جميع النتائج وعلاقاتها وشروطها.

وقد يتطلب ذلك من الباحث اختيار عينة تمثل مجتمعا معينا، تصنيف المفحوصين في مجموعات متجانسة، تحديد العوامل غير التجريبية وضبطها، تحديد الوسائل والمتطلبات الخاصة بقياس نتائج التجربة والتأكد من صحتها، القيام باختبارات أولية استطلاعية بغية استكمال النواقص والقصور الموجودة في الوسائل والمتطلبات أو في التصميم التجريبي، تعيين مكان التجربة ووقت اجرائها والفترة التي تستغرقها.

- القيام بالتجربة المطلوبة.
- تنظيم البيانات وتحديدها بشكل يؤدي الى تقدير جيد وغير متحيز
- تطبيق اختبار دلالة مناسب لتحديد مدى الثقة في نتائج التجربة والدراسة.

**ج – الخصائص العامة للمنهج التجريبي:**

يقوم المنهج التجريبي على الملاحظة الدقيقة في اختبار صدق الفرضية وهي ليست مجرد ملاحظة سلبية لما يحدث في كل من المجموعتين التجريبية والضابطة، وإنما هي ملاحظة إيجابية فاحصة للوقوف على التغيير الذي يطرأ والاختلاف الذي ينشأ بين المجموعتين نتيجة لتلقي احداهما تأثير عامل معين وابعاد المجموعة الأخرى من تأثير هذا العامل.

- يمتاز المنهج التجريبي عن بقية المناهج الأخرى بأنه يجعل هدفه الأساسي الكشف عن العلاقات السببية بين الظواهر والمتغيرات وبأنه يربط دراسته لهذه العلاقة السببية بالضبط الدقيق الذي لا يتوافر في مناهج البحث الأخرى.

والمفهوم العام للسببية هو أن حادث أو واقعة معينة أو عاملا معينا يؤدي الى حدوث حادثة أو ظاهرة أخرى فحدوث أي ظاهرة أخرى–خاصة إذا كانت اجتماعية –لا يرجع الى عامل واحد بل الى عوامل وظروف محددة متعددة.

تتمثل قوة المنهج التجريبي في أن الباحث المطبق له يحاول في كل تجربة يجريها أن

يختبر فرضية تقول بوجود علاقة سببية منتظمة بين متغير وبين ظاهرة معينة أو حادثة معينة أو متغير آخر، وذلك عن طريق اختبار مجموعتين متكافئتين ومتساويتين من جميع الوجوه بقدر الإمكان ما عدا وجها أو متغيرا واحدا وهو ما يسمى بالعامل التجريبي او بالسبب المفروض او

المتغير المستقل الذي يسلط على احدى مجموعتي التجربة ويحجب عن الأخرى، وتسمى المجموعة المسلط عليها العامل التجريبي او المتغير المستقل بالمجموعة التجريبية وتسمى المجموعة الأخرى التي حجب عنها هذا العامل المجموعة الضابطة.

- ان متانة المنهج التجريبي تتمثل في خضوعه للتحكم والضبط، فالباحث المطبق للمنهج التجريبي لا يكتفي بوصف وتفسير وتحليل ما هو موجود بل يتدخل في تكوين المواقف التجريبية وفي توجيه العوامل والظروف بالحذف او الإثبات وفي تنظيمها وترتيبها، فالتجربة التي يقوم بها الباحث تتم تحت ظروف يحددها الباحث نفسه، ويحاول فيها تعريض المجموعة التجريبية للعامل التجريبي. وعدم تعريض المجموعة الضابطة لهذا العامل التجريبي او المتغير المستقل وهذا ما يطلق عليه " التحكم في المتغير المستقل ".

**د- تطبيقات المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية :** لقد أصبحت العلوم الاجتماعية والعلوم القانونية والإدارية- مع بداية القرن الثامن عشر- ميدانا أصيلا لإعمال وتطبيق المنهج التجريبي في البحوث والدراسات الاجتماعية والقانونية والإدارية، حيث بدأت عملية نضوج النزعة العقلية العلمية الموضوعية التجريبية على حساب النزعة الفلسفية وفي اطار العلوم القانونية تحديدا فقد استخدم "اميل دور كايم " المنهج التجريبي في دراسة واكتشاف وتفسير ظاهرة العلاقة بين القانون والروابط والعلاقات الاجتماعية وعملية التأثير بينهما وذلك في كتابه المعروف " تقييم العمل الاجتماعي "، واستخلص العديد من النتائج والمبادئ العلمية نتيجة لهذه الدراسة العلمية الموضوعية التجريبية.

ومن النتائج والمبادئ العلمية التي استنبطها " دور كايم " من هذه الدراسة الاجتماعية القانونية مبدأ حتمية حاجة الحياة الاجتماعية للقانون ليضبط العلاقات والأنساق الاجتماعية ضبطا قانونيا وليحقق وسائل وعوامل الحماية القانونية والاجتماعية والنفسية عن طريق تحقيق الاستقرار والأمن والسلام الاجتماعي في المجتمع، كما استنتج " دور كايم" ان المجتمعات تحتاج في بداية نشأتها الى القانون الجنائي الرادع والجزائي الصارم أكثر من حاجتها الى القانون المدني، وان قواعد قانون العقوبات تكون شديدة وصارمة كلما كان المجتمع بدائيا ثم تبدأ هذه الصرامة والشدة تخف كلما تقدم المجتمع اجتماعيا وثقافيا وحضاريا وسياسيا واقتصاديا.

كما استخدم " مونتسكيو" المنهج التجريبي في بحوثه ودراساته الاجتماعية السياسية والقانونية التي تضمنها كتابه " روح القوانين " كما طبقت المدارس الوضعية والاجتماعية في العلوم الجنائية المنهج التجريبي في البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بظاهرة الجريمة من حيث أسبابها ومظاهرها وعوامل الوقاية والعلاج منها، وكذا في دراسة وبحث فلسفة التجريم والعقاب.

وقد ازدهرت استخدامات المنهج التجريبي في مجال العلوم الجنائية والقانون الجنائي عندما تم اكتشاف حتمية العلاقة والتكامل بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع القانوني ...الخ، خاصة بعد سيادة المدارس الجنائية العلمية التجريبية.

**هـ-تقييم دور المنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية:**

بالرغم من صعوبة تطبيق المنهج التجريبي في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية ومنها العلوم القانونية والإدارية بالقياس مع تطبيقه في ميدان العلوم الطبيعية، الا ان حالات تطبيق هذا المنهج في مجال العلوم القانونية كثيرة كما سبق بيان ذلك، فعن طريق الملاحظة العلمية الصحيحة والموضوعية للظواهر والمعطيات القانونية والإدارية، ووضع الفرضيات ثم القيام بالتجريب، وتركيب هذه الفرضيات والبدائل المطروحة ،يمكن استخراج واستنباط الحقائق العلمية الموضوعية والسليمة حول الظواهر والأمور والمعطيات القانونية والإدارية عن طريق استخدام هذا المنهج.

**3-المنهج التاريخي:**

أ- **مفهوم المنهج التاريخي:** هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية ، وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها، واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها والتي لا تقف فائدتها على فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه الى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل، ويقوم المنهج التاريخي على أساس من الفحص الدقيق والنقد الموضوعي للمصادر المختلفة للحقائق التاريخية، وتستعمل في جمع المعلومات ونقدها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها واستخلاص النتائج العامة منها، كثيرا من وسائل البحث العلمي وادواته التي تستخدمها مناهج البحث العلمي الأخرى.

**ب – الخطوات الأساسية للمنهج التاريخي:** هناك عدة خطوات تعتبر ضرورية عند استخدام المنهج التاريخي في البحث وتتمثل في الخطوات التالية:

1-اختيار موضوع البحث وتحديده: يتم اختيار موضوع البحث التاريخي على ضوء معايير اختيار مشكلات البحوث، مع الأخذ بعين الاعتبار ابعاد جديدة تتعلق بالمكان والزمان الذي حصلت فيه الظاهرة، او تم فيه الحدث التاريخي، وكذلك نوع الأنشطة التي تضمنها والأشخاص الذين تناولهم.

2-جمع البيانات والمعلومات: يقوم الباحث بجمع المعلومات من مصادرها الأولية والثانوية، وتفضل المصادر الأولية عن الثانوية في حالات كثيرة، ومن اهم الأعمال التي يقوم بها المؤرخ هي الحصول على أفضل مادة علمية لحل المشكلة التي يبحثها، لذلك فهو يقوم في فترة مبكرة من دراسته باستعراض اثار الإنسان العديدة المتنوعة التي تدل على الأحداث الماضية، وينتقي منها الشواهد التي تتعلق بالمشكلة التي يبحثها.

- المصادر الأولية: وتضم كلا من الآثار والوثائق، اما الآثار فهي بقايا حضارة ماضية او احداث وقعت في الماضي، اما الوثائق فهي سجلات لأحداث أو وقائع ماضية قد تكون مكتوبة أو مصورة أو شفهية.
- المصادر الثانوية: معلومات غير مباشرة وتتمثل في كل ما نقل او كتب عن المصادر الأولية وهي تعطينا فكرة عن الظروف التي أدت الى اندثار المصادر الأولية.

3-نقد مصادر المعلومات والمادة التي جمعت: يخضع الباحث المادة التي يرجع اليها لنقد خارجي وداخلي صارم.

- النقد الخارجي: يحاول الباحث عن طريق النقد الخارجي ان يتأكد من صدق الوثيقة أو الأثر، ونسبتها الى زمن معين او ثقافة معينة او شخص معين وذلك بمراجعة المادة التي تحويها الوثيقة على ضوء معطيات العصر او ملامح الثقافة او أسلوب الشخص المنسوبة اليه، كما يتم النقد الخارجي أيضا عن طريق التأكد من المصدر فإن كان كاتب بالرجوع الى مكانته العلمية وامانته بين الكتاب.
- النقد الداخلي: ويكون للتأكد من حقيقة المعاني والمعلومات او البيانات التي اشتملت عليها الوثيقة بشتى الطرق المختلفة والوقوف على ما تضمنته من متناقضات أو أخطاء.

4-صياغة الفروض وتحليلها: إذا أتم الباحث جمع معلوماته وفحصها ونقدها وتحليلها داخليا وخارجيا فإن عليه ان يخطو بعد ذلك خطوة رابعة وهي صياغة الفروض التي تفسر الأحداث والظواهر والتحقق من صدق كل فرض يفترضه في ضوء المعلومات والأدلة المتوفرة لديه والنتائج المترتبة عليه مستعملا في هذا التحقق جميع الطرق العلمية الممكنة.

وعلى الباحث بعد صياغته لفروضه ان يجمع الأدلة بعناية ويحللها ناقدا كي يتحقق من

ان فرضه يعطي تفسيرا أكثر اقناعا من الفروض الأخرى والفرض في البحث التاريخي يكون على هيئة تصور ذهني عام ينطلق منه الباحث فيعمل على تجميع البيانات الممكنة التي يحتمل ان تزيد ذلك التصور جلاء ووضوحا حين تترابط في كل ذو معنى، مما يقود في مراحل متقدمة الى زيادة التحديد في الفروض، وبالتالي المساعدة على اختبار صحة الفروض في صورها المعدلة وليس في صورتها الأصلية التي مثلت نقطة الانطلاق في البحث.

5-استخلاص النتائج وكتابة تقرير البحث: بانتهاء الباحث من جمع معلوماته ونقدها وفحصها وتحليلها ومن صياغة الفروض المختلفة لتفسير الحوادث والظواهر التاريخية التي يدرسها ومن تحقيق واختبار كل فرض من الفروض التي قدمها فان عليه ان ينتقل الى المرحلة النهائية والأخيرة من بحثه وهي مرحلة استخلاص النتائج وكتابة تقرير بحثه الذي يلخص فيه الحقائق والنتائج التي توصل اليها في أسلوب علمي رصين.

**ج-تطبيقات المنهج التاريخي في مجال العلوم القانونية:**

ان المنهج التاريخي هو المنهج العلمي الوحيد الذي يقود الى معرفة الأصول أو النظم والفلسفات والأسس والمبادئ والأفكار والقواعد والقانونية الماضية التي يستمد منها النظم والقواعد والمبادئ والأفكار القانونية والتنظيمية الحاضرة، وذلك بطريقة علمية صحيحة وواضحة عن طريق حصر وجمع كافة الوثائق التاريخية المتعلقة بالأحداث والوقائع القانونية وتحليلها ونقدها وتركيبها وتفسيرها تاريخيا لمعرفة وفهم حاضر فلسفات ونظم وقواعد ومبادئ وأفكار النظم القانونية النافذة والسارية المفعول وتطويرها بما يجعلها اكثر ملاءمة وتفاعلا وانسجاما مع واقع البيئة والحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاصرة.

**د-تقييم دور المنهج التاريخي في مجال العلوم القانونية:**

يقوم المنهج التاريخي بدور كبير في اثبات واكتشاف الحقائق التاريخية القانونية والإدارية بطريقة علمية موضوعية ودقيقة، وذلك عن طريق تأصيل واثبات وتأكيد هوية الوثائق القانونية التاريخية، وتقييمها وتحليلها تاريخيا، واستخراج الحقائق والنظريات العلمية حول الحقيقة التاريخية القانونية المقصود معرفتها.

وتزداد أهمية المنهج التاريخي قوة ومنفعة علمية في ميدان الدراسات والبحوث العلمية القانونية لأن معظم الأفكار والظواهر والنظريات القانونية ترجع في جذورها واصولها التاريخية الى ابعاد واعماق التاريخ البعيد لذا كانت معرفة واستخدام المنهج العلمي التاريخي في ميدان العلوم القانونية والإدارية حتمية علمية ومنهجية وتربوية قائمة في مجال الدراسات والبحوث القانونية والإدارية.

**4-المنهج الوصفي:**

أ- **تعريف المنهج الوصفي:** حين يريد الباحث أن يدرس ظاهرة ما فإن أول خطوة يقوم بها هي وصف الظاهرة التي يريد دراستها وجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها والمنهج الوصفي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا او تعبيرا كميا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة او حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى.

ويلجأ الباحث الى استخدام هذا الأسلوب حين يكون قد علم بأبعاد او جوانب الظاهرة التي يريد دراستها نظرا لتوفر المعرفة بها من خلال بحوث استطلاعية او وصفية سبق ان أجريت عن هذه الظاهرة ولكنه يريد التوصل الى معرفة دقيقة وتفصيلية عن عناصر الظاهرة موضوع البحث تفيد في تحقيق فهم لها او في وضع سياسات أو إجراءات مستقبلية خاصة بها.

ويعرف المنهج الوصفي بأنه طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من اجل الوصول الى أغراض محددة لوضعية أو ظاهرة ما " كما يعرف بأنه: طريقة لوصف

الظاهرة المدروسة وتصويرها عن طريق جمع معلومات على المشكلة وتصنيفها وتحليلها واخضاعها للدراسة الدقيقة ".

**ب – اهداف المنهج الوصفي:**

- جمع معلومات حقيقية ومفصلة لظاهرة موجودة فعلا.
- تحديد المشاكل الموجودة.
- إيجاد العلاقة بين الظواهر المختلفة.

**ج –أسس المنهج الوصفي:**

- التجريد: ويعني تمييز خصائص وسمات الظاهرة المبحوثة خاصة أن الظواهر القانونية تتسم بالتداخل والتعقيد.
- التعميم: ويقصد به أن نصل بما استقرأناه الى ما لم نستقرئه، فاذا صنفت الوقائع على أساس عامل مميز، يمكن استخلاص حكم او احكام تصدق على فئة معينة منها.

**د –مراحل البحث الوصفي:**

- مرحلة الاستكشاف والصياغة: وهنا يتم استطلاع مجال محدد للبحث وتحديد المفاهيم والأولويات وجمع المعلومات حول الظاهرة المراد دراستها.
- مرحلة التشخيص والوصف المعمق: وصف الخصائص المختلفة وتمحيص المعلومات لوصف دقيق لموضوع البحث.

**هـ–خطوات المنهج الوصفي:**

- تحديد المشكلة التي يريد الباحث دراستها، وصياغتها بشكل سؤال محدد أو أكثر من سؤال.
- وضع الفروض كحلول مبدئية للمشكلة يتجه بموجبها الباحث للوصول الى الحل المطلوب.
- وضع المسلمات التي يبنى عليها البحث.
- القيام بجمع المعلومات المطلوبة بطريقة دقيقة ومنظمة.

- الوصول الى النتائج وتنظيمها وتصنيفها.
- تحليل النتائج وتفسيرها واستخلاص التعميمات منها.

**و-أنواع البحوث الوصفية:** تصنف البحوث الوصفية وفقا لأهدافها الى بحوث تشخيصية ولبحوث تقويمية وبحوث عملية، كما تصنف الى بحوث وصفية آنية أو تتبعية او مقارنة، والى بحوث مسحية ودراسة حالة وسنخص هذه الأخيرة بشيء من التفصيل.

1-**دراسة الحالة:** يميل بعض الفقهاء الى اعتبار دراسة الحالة منهجا قائما بذاته، فهو لا يقتصر على جمع المعلومات وتصنيفها، بل يتابع الحالة في مختلف مراحلها، ويحلل المعلومات المجمعة وينتهي بوضع تقرير هو عبارة عن النتيجة النهائية للبحث، كما أن دراسة الحالة تستعين بأدوات البحث المختلفة، من ملاحظة ومقابلة وهي دراسة معمقة للعوامل المتشابكة التي تمثل جذور الحالة ومحتوياتها.

- خطوات دراسة الحالة:

- تحديد الحالة المطلوب دراستها.
- جمع المعلومات وتدقيقها.
- وضع الفرضيات التي تفسر المشكلة.
- اقتراح الحلول المناسبة.
- اعداد تقرير الحالة.
- المتابعة والاستمرار للتأكد من هدف التشخيص.

- خصائص دراسة الحالة:

- اتساع المجالات التي يمكن فيها استخدام دراسة الحالة.
- دراسة العوامل المؤثرة والعلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة المدروسة.
- تتيح الحصول على معلومات شاملة.
- منهج يساعد على تكامل المعرفة.
- مصدر جيد للفرضيات.

ويعاب على دراسة الحالة تدخل الباحث في تفسير النتائج وعدم إمكانية التعميم فالعينة او

الحالة التي يتم اختيارها قد لا تمثل جميع الظواهر او جميع المجتمع.

2- **الدراسة المسحية:** ويقصد بها دراسة الظاهرة في بيئة محددة ومجتمع معين في الزمن المعاصر لإجراء الدراسة، وتختلف أنواعها باختلاف الهدف، فمنها الدراسة التعليمية والمرتبطة بتحليل الوظائف والمرتبطة بالرأي العام، والمرتبطة بتحليل المضمون ومحتوى الوثائق، وتتميز هذه الاخيرة عن غيرها من الأنواع بأنها لا ترتبط بالواقع مباشرة بل دراسة الواقع بطريقة غير مباشرة عن طريق مسح مضمون الوثائق والسجلات والتقارير والمطبوعات والكتب...الخ من المواد التي تحتوي على معلومات تخدم الباحث في دراسة موضوع بحثه ومعالجة مشكلته البحثية.

**ز-تطبيق المنهج الوصفي في مجال العلوم القانونية:**

يعتبر المنهج الوصفي المنهج الأكثر شيوعا واستخداما في مجال العلوم القانونية وهو ما يتضح جليا من خلال علم الإجرام الذي يعتمد على أنماط البحوث الوصفية لتغير الظاهرة الإجرامية وذلك من خلال الاعتماد على الدراسات المسحية لتفسير وتحليل كافة الظواهر المرتبطة بالظاهرة الإجرامية، أو حتى اللجوء لبحث دراسة الحالة الذي يرتكز على تفسير شخصية المجرم وكذا سلوكه الإجرامي.

**5 – المنهج الجدلي:**

**أ-تعريف المنهج الجدلي:** المنهج الجدلي أو المنهج الدياليكتيكي هو منهج علمي موضوعي للبحث والتحليل والتركيب والتفسير وكذا المعرفة، اذ يقوم على قوانين ومفاهيم علمية، فهو منهج عام وشامل في كشف وتحليل كافة الحقائق والأشياء والظواهر والعمليات والأفكار العلمية النظرية الطبيعية منها والاجتماعية، حيث لا يقوم على المسلمات او على المعرفة المتداولة فهو دائما يبحث عن حقيقة الأشياء ويشكك فيها بغية الوصول الى الحقيقة.

ويعرف المنهج الجدلي بأنه ذلك المنهج الذي يبحث عن الحقيقة من داخل الظاهرة ويتتبع مراحل تغير الظاهرة بناء على الصراع الداخلي الذي يحدث للظاهرة على عكس المنهج التجريبي الذي يدرس الظاهرة من الخارج عن طريق الملاحظة والتجربة كما يعرف بأنه المنهج الذي يبحث عن الأجزاء التي تكون الظاهرة ويدرس مدى تناقضها ويبحث في إمكانية حدوث صراع بين هاته الأجزاء داخل الظاهرة.

**ب – قوانين المنهج الجدلي:** يحتوي المنهج الجدلي على مجموعة من القوانين وهي الآليات التي يطبق بها الباحث المنهج الجدلي في دراسة الظاهرة.

ومن أهم قوانين المنهج الجدلي ما يلي:

*قانون وحدة وصراع الأضداد : مفاده أن كل ظاهرة تحتوي على عناصر أو أجزاء ، فهذا القانون يكشف عن تناقض هذه العناصر فيما بينها اذ يؤدي هذا التناقض أو الصراع الى تغيير طبيعة الظاهرة شكلا ومضمونا كما يؤدي الى بقاء الشيء وتطوره.

*قانون تحول التغيرات الكمية الى تغيرات نوعية : يقصد به تصارع أجزاء الظاهرة فيما بينها فتبدأ الظاهرة في التغير من النتيجة الكمية أو حتى الشكلية وحينما يصل التغير الكمي الى ذروته تتغير الظاهرة نوعيا ولا تحتمل هذا التغيير الكمي على الوضع السابق أي لا تستطيع استيعابه ولا تستطيع التكيف معه الا بوضع جديد هو الظاهرة الجديدة المفرزة.

*قانون نفي النفي : ويقوم بعكس وتفسير العلاقة والرابطة بين مختلف مراحل التطور والتبدل والارتقاء والنتيجة الناجمة عن ذلك.

**ج –خصائص المنهج الجدلي:**

- منهج علمي وموضوعي.
- منهج شمولي وكلي.
- منهج متحرك ومتقدم.
- منهج عملي وواقعي.

**د – تطبيق المنهج الجدلي في العلوم القانونية:**

يعد المنهج الجدلي بقوانينه الثلاثة وخصائصه من أكثر المناهج صلاحية وملاءمة للدراسات والبحوث العلمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والمتعلقة بالظواهر والامور والحقائق المعقدة والمتشابكة والمترابطة والمتحركة والمتطورة، اذ أن المنهج الجدلي بمفهومه السابق هو المنهج الوحيد القادر على الكشف والتفسير للعلاقات والروابط والتفاعلات الداخلية للظواهر وطبيعة القوى الدافعة والمحركة لهذه الظواهر وكيفية التحكم في توجيه وقيادة مسار تطور وتقدم هذه الظواهر وكيفية التنبؤ بالنتائج وكذا طريقة التحكم في الظواهر علميا ونظريا وعمليا.

هذا فضلا عن القيمة الفكرية لهذا المنهج والمنبثقة من الفلسفة القائمة على الاختلاف والتضاد والتصارع بين الأفكار والحقائق والأشياء والمؤدي الى ظهور الحقيقة في نهاية الأمر.

وبذا نكون قد عالجنا جميع النقاط الواردة في محوري الدراسة.